International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (5), No. (6) June 2026 الإصدار (5)، العدد (6)

أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على العقود

عبدالعزيز سليمان التويجري، عبدالله صالح اليحيى*، عبدالرحمن عبدالله العجلان، محمد ابراهيم الجفن
ماجستير قانون، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، كليات بريدة، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية
*Lokyahya.1100@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على العقود في النظام السعودي، وذلك في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة وما شهده العالم من أزمات استثنائية أثرت على تنفيذ الالتزامات التعاقدية. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء النصوص النظامية والقواعد الفقهية والتطبيقات القضائية ذات الصلة.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج مهمة، من أبرزها: أن القوة القاهرة تؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام العقدي استحالة تامة مما يترتب عليه انقضاء الالتزام أو فسخ العقد، بينما الظروف الطارئة تجعل التنفيذ مرهقاً فقط مما يبرر تدخل القاضي لإعادة التوازن العقدي. كما أكد البحث أن النظام السعودي -خاصة نظام المعاملات المدنية الصادر عام 1444هـ- حقق توازاً دقيقاً بين مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" ومبدأ العدالة من خلال مراعاة الظروف الاستثنائية.

واستند البحث في تحليله إلى القواعد الشرعية المؤسسة مثل: "لا ضرر ولا ضرار"، و"المشقة تجلب التيسير"، و"الضرر يزال"، موضحاً دور القضاء السعودي في تطبيق هذه القواعد خاصة خلال جائحة كورونا. وأوصى البحث بضرورة تعزيز النصوص النظامية، وإدراج بنود صريحة في العقود للتعامل مع الظروف الاستثنائية، وتشجيع ثقافة إعادة التفاوض بين الأطراف.

الكلمات المفتاحية: القوة القاهرة، الظروف الطارئة، العقود المدنية، النظام السعودي، التوازن العقدي، نظرية الظروف الطارئة، استحالة التنفيذ، نظام المعاملات المدنية.

The impact of force majeure and unforeseen circumstances on contracts

Abdulaziz Sulaiman Al-Tuwaijri, Abdullah Saleh Al-Yahya*, Abdulrahman Abdullah Al-Ajlan, Mohammed Ibrahim Al-Jafn
Master of Law, College of Administrative and Human Sciences, Buraydah Colleges, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia
*Lokyahya.1100@gmail.com

Abstract

This research aims to study the impact of force majeure and unforeseen circumstances on contracts under the Saudi legal system, in light of recent economic and social developments and the exceptional crises that have affected the performance of contractual obligations worldwide. The research adopts a descriptive-analytical approach to examine relevant legal texts, Islamic jurisprudence principles, and judicial applications.

The research reached several important findings, most notably: Force majeure leads to the absolute impossibility of performing contractual obligations, resulting in the termination of the obligation or rescission of the contract, whereas unforeseen circumstances merely make

performance onerous, justifying judicial intervention to restore contractual balance. The research also confirmed that the Saudi legal system - particularly the Civil Transactions Law issued in 1444 AH - has achieved a precise balance between the principle of "pacta sunt servanda" (the contract is the law of the parties) and the principle of justice by taking into account exceptional circumstances.

The research based its analysis on foundational Sharia principles such as "no harm and no reciprocating harm" (la darar wa la dirar), "hardship begets facility" (al-mashaqqah tajlib al-taysir), and "harm must be eliminated", illustrating the role of Saudi courts in applying these principles, especially during the COVID-19 pandemic. The research recommended the need to enhance legal texts, include explicit clauses in contracts to deal with exceptional circumstances, and promote a culture of renegotiation between parties.

Keywords: Force Majeure, Unforeseen Circumstances, Civil Contracts, Saudi Legal System, Contractual Balance, Hardship Doctrine, Impossibility of Performance, Civil Transactions Law.

المقدمة

تُعد العقود من أهم الوسائل القانونية التي تنظم المعاملات بين الأفراد والجهات المختلفة، إذ تقوم على مبدأ أساسي يتمثل في ضرورة احترام الالتزامات المتفق عليها وتنفيذها وفق ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الاستقرار في المعاملات وحماية الحقوق والمراكز القانونية، بما يسهم في تعزيز الثقة في التعاملات المدنية والتجارية داخل المجتمع.[1]

إلا أن تنفيذ العقود قد يواجه في بعض الأحيان ظروفًا استثنائية خارجة عن إرادة المتعاقدين، تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً أو مرهقًا بصورة كبيرة. ومن أبرز هذه الظروف القوة القاهرة والظروف الطارئة، حيث تؤثر هذه الحوادث على التوازن العقدي، وقد تؤدي إلى تعذر تنفيذ العقد أو إلحاق خسائر جسيمة بأحد الأطراف. لذلك اهتمت الأنظمة القانونية، ومنها النظام السعودي، بوضع قواعد تنظم آثار هذه الظروف وتحدد مدى مسؤولية المتعاقدين عند حدوثها.

وتبرز أهمية دراسة أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على العقود في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وما يشهده العالم من أزمات وكوارث طبيعية وأحداث استثنائية قد تؤثر بصورة مباشرة على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، مثل الجوائح والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة لفهم الأساس النظامي الذي يحكم هذه الحالات، ومدى إمكانية تعديل الالتزامات أو إنهاء العقد تحقيقًا للعدالة بين الأطراف.[2]

كما أن النظام السعودي سعى إلى تحقيق التوازن بين مبدأ القوة الملزمة للعقد وبين ضرورة مراعاة العدالة والظروف الاستثنائية التي قد تواجه المتعاقدين، وذلك من خلال الأحكام النظامية والاجتهادات القضائية التي عالجت آثار القوة القاهرة والظروف الطارئة على الالتزامات التعاقدية. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في بيان مفهوم القوة القاهرة والظروف الطارئة، والتمييز بينهما، وتحليل آثارهما القانونية على العقود في النظام السعودي، مع توضيح التطبيقات القضائية المتعلقة بذلك.[3]

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على تنفيذ العقود والالتزامات التعاقدية في النظام السعودي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، من أبرزها:

[1] النظام المدني السعودي. (2023). نظام المعاملات المدنية. المملكة العربية السعودية: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
[2] الغزالي، أبو حامد. (1993). المستصفى في علم الأصول. بيروت: دار الكتب العلمية.
[3] الشلهوب، محمد. (2021). المسؤولية العقدية في الفقه والنظام السعودي. الرياض: دار النشر الجامعي.

- ما المقصود بالقوة القاهرة والظروف الطارئة في العقود المدنية؟
- ما الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة من حيث المفهوم والأثر القانوني؟
- ما مدى تأثير القوة القاهرة على التزام المتعاقد بتنفيذ العقد؟
- هل يجوز تعديل الالتزامات العقدية عند حدوث ظروف طارئة؟
- كيف عالج النظام السعودي والتطبيقات القضائية هذه الحالات؟
- ما أثر الظروف الاستثنائية على التوازن العقدي بين الأطراف؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- التعرف على مفهوم القوة القاهرة والظروف الطارئة في العقود المدنية.
- بيان الأساس النظامي لأثر القوة القاهرة والظروف الطارئة في النظام السعودي.
- توضيح الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة من حيث الشروط والآثار القانونية.
- تحليل أثر الظروف الاستثنائية على تنفيذ الالتزامات التعاقدية.
- دراسة دور القضاء السعودي في معالجة النزاعات الناشئة عن القوة القاهرة والظروف الطارئة.
- بيان مدى تحقيق النظام السعودي للتوازن بين مصلحة الدائن والمدين عند حدوث الظروف الاستثنائية.
- إبراز أهمية المرونة القانونية في حماية استقرار المعاملات التعاقدية وتحقيق العدالة بين المتعاقدين.

التحليل النظامي

يقوم النظام التعاقدي في المملكة العربية السعودية على مبدأ أساسي يتمثل في أن "العقد شريعة المتعاقدين"، أي أن ما يتفق عليه الطرفان يصبح ملزمًا لهما، ويجب تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه بحسن نية ووفق ما تم الاتفاق عليه. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الاستقرار في المعاملات المدنية والتجارية، وحماية الثقة المشروعة بين الأطراف. إلا أن هذا الأصل قد يواجه حالات استثنائية تطرأ بعد إبرام العقد وتجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً أو مرهقًا بدرجة كبيرة، وهنا يظهر دور القوة القاهرة والظروف الطارئة في إعادة تنظيم العلاقة العقدية بصورة تحقق العدالة.[4]

أولًا: مفهوم القوة القاهرة في النظام السعودي:

القوة القاهرة هي حادث استثنائي خارجي لا يمكن توقعه ولا دفعه، ويترتب عليه استحالة تنفيذ الالتزام استحالة تامة. ويشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة توافر عدة شروط، وهي:

- أن يكون الحادث خارجًا عن إرادة المتعاقدين.
- ألا يكون بالإمكان توقعه وقت التعاقد.
- ألا يمكن دفع آثاره أو تجنب نتائجه.
- أن يؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام بشكل كامل.

ومن أمثلة القوة القاهرة:

- الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات.

[4] السدحان، عبد الله بن محمد. (2017). النظرية العامة للالتزام في النظام السعودي. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

- الحروب والاضطرابات العامة.
- القرارات السيادية التي تمنع تنفيذ النشاط محل العقد.
- الجوائح العامة التي تؤدي إلى توقف النشاط بصورة كلية.

ويترتب على تحقق القوة القاهرة انقضاء الالتزام إذا أصبحت استحالته نهائية، كما قد يؤدي ذلك إلى فسخ العقد تلقائيًا في العقود الملزمة للجانبين، بحيث يتحلل كل طرف من التزاماته المقابلة. أما إذا كانت الاستحالة مؤقتة، فإن تنفيذ العقد يتوقف إلى حين زوال المانع ما لم يصبح التأخير غير ذي فائدة.

ويلاحظ أن النظام السعودي أخذ بمفهوم القوة القاهرة في العديد من الأنظمة واللوائح، كما اعتمد القضاء السعودي على مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة هذه الحالات، خاصة قاعدة "المشقة تجلب التيسير" وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار".[5]

ثانيًا: مفهوم الظروف الطارئة:

الظروف الطارئة تختلف عن القوة القاهرة، فهي لا تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً، وإنما تجعل تنفيذه مرهقًا للمدين بصورة تهدده بخسارة فادحة وغير معتادة. وبالتالي يبقى تنفيذ الالتزام ممكنًا، ولكن بكلفة أو مشقة استثنائية لم تكن متوقعة عند التعاقد.

ومن شروط الظروف الطارئة:

- حدوث ظرف استثنائي عام بعد إبرام العقد.
- عدم إمكانية توقع الحادث وقت التعاقد.
- أن يكون الحادث خارجًا عن إرادة المدين.
- أن يؤدي الحادث إلى إرهاق شديد في تنفيذ الالتزام دون استحالته.

ومن أمثلة الظروف الطارئة:

- الارتفاع الحاد في الأسعار.
- الأزمات الاقتصادية المفاجئة.
- التضخم الشديد.
- نقص المواد الخام بصورة غير معتادة.
- القرارات الحكومية التي تزيد تكاليف التنفيذ.

ويهدف تنظيم الظروف الطارئة إلى تحقيق العدالة العقدية ومنع الإضرار بأحد الأطراف نتيجة تغير الظروف بصورة استثنائية. لذلك يجوز للقاضي التدخل لإعادة التوازن العقدي من خلال:

- تخفيض الالتزام المرهق.[6]
- زيادة الالتزام المقابل.
- وقف تنفيذ العقد مؤقتًا.
- تعديل بعض شروط العقد بما يحقق العدالة.

[5] أبو زيد، محمد. (2018). أثر الظروف الاستثنائية على العقود في الفقه الإسلامي والنظم القانونية المعاصرة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
[6] العمير، عبد العزيز. (2020). التطبيقات القضائية لنظرية الظروف الطارئة في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثالثًا: الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة:

رغم التشابه بين المفهومين من حيث ارتباطهما بالظروف الاستثنائية، إلا أن هناك فروقًا جوهرية بينهما:

من حيث أثر الحادث

- القوة القاهرة تؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام.
- الظروف الطارئة تجعل التنفيذ مرهقًا فقط.

من حيث النتيجة القانونية:

- القوة القاهرة قد تؤدي إلى انقضاء الالتزام وفسخ العقد.
- الظروف الطارئة تؤدي إلى تعديل الالتزام أو تخفيفه.[7]

من حيث دور القضاء:

- في القوة القاهرة يقتصر دور القاضي غالبًا على التحقق من تحقق شروطها.
- في الظروف الطارئة يمتد دور القاضي إلى إعادة التوازن العقدي.

من حيث استمرار العقد:

- في القوة القاهرة قد ينتهي العقد.
- في الظروف الطارئة يبقى العقد قائمًا مع تعديل آثاره.

رابعًا: موقف النظام السعودي من القوة القاهرة والظروف الطارئة:

حرص النظام السعودي على تحقيق التوازن بين استقرار المعاملات وتحقيق العدالة، ولذلك اعترف بآثار القوة القاهرة والظروف الطارئة في عدد من الأنظمة والتنظيمات الحديثة، خاصة في العقود التجارية والإدارية والمقاولات.

وقد تأثر التنظيم السعودي بمبادئ الفقه الإسلامي التي تقرر رفع الحرج عن المتعاقدين عند وقوع الضرر الفاحش أو المشقة غير المعتادة، كما ظهر ذلك في التطبيقات القضائية التي راعت الظروف الاستثنائية عند الفصل في النزاعات.

كذلك برز دور الجهات القضائية في فترة جائحة كورونا، حيث تم اعتبار الجائحة ظرفًا استثنائيًا في بعض العقود، وتم النظر في مدى تأثيرها على الالتزامات التعاقدية وفق طبيعة كل عقد والضرر الناتج عنه.[8]

خامسًا: أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على العقود:

1- أثر القوة القاهرة:

- انقضاء الالتزام عند الاستحالة الكاملة.
- وقف تنفيذ الالتزام عند الاستحالة المؤقتة.
- سقوط المسؤولية العقدية عن المدين.
- فسخ العقد في بعض الحالات.

2- أثر الظروف الطارئة:

- إعادة التوازن الاقتصادي للعقد.

[7] المبارك، فهد. (2019). مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود في النظام السعودي. مجلة الحقوق، جامعة الملك سعود.
[8] McKendrick, E. (2020). Contract Law: Text, Cases, and Materials. Oxford: Oxford University Press.

- تخفيف الالتزامات المرهقة.
- حماية المدين من الخسارة الفادحة.
- استمرار العقد مع تعديل آثاره.

سادسًا: الأساس الشرعي لمعالجة الظروف الاستثنائية:

استند النظام السعودي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة هذه الحالات، ومن أبرز القواعد الفقهية ذات الصلة:

- المشقة تجلب التيسير.
- الضرر يزال.
- إذا ضاق الأمر اتسع.
- لا ضرر ولا ضرار.
- الغنم بالغرم.

وتؤكد هذه القواعد أن العدالة لا تتحقق فقط بإلزام الأطراف بالعقد بصورة جامدة، بل أيضًا بمراعاة الظروف الاستثنائية التي تؤدي إلى اختلال التوازن العقدي أو وقوع ضرر جسيم على أحد الأطراف.

التطبيقات القضائية

تظهر أهمية القوة القاهرة والظروف الطارئة بصورة واضحة في التطبيقات القضائية، حيث يقوم القضاء السعودي بدور مهم في تقدير مدى تأثير الحوادث الاستثنائية على العقود، ومدى أحقية أحد الأطراف في الإعفاء من المسؤولية أو تعديل الالتزامات العقدية.

وقد اعتمد القضاء السعودي في أحكامه على النصوص النظامية، بالإضافة إلى القواعد الشرعية والفقهية التي تقوم على تحقيق العدالة ورفع الضرر عن المتعاقدين.

أولًا: التطبيقات القضائية المتعلقة بالقوة القاهرة:

1- تطبيقات متعلقة بجائحة كورونا:

تعد جائحة كورونا من أبرز الأمثلة الحديثة التي أثرت على العقود والالتزامات التعاقدية، حيث نتج عنها:

- إغلاق الأنشطة التجارية.
- تعليق السفر والطيران.
- منع التجمعات.
- توقف بعض الأعمال والمشروعات.

وقد نظرت المحاكم السعودية في عدد من النزاعات المتعلقة بالعقود المتأثرة بالجائحة، خاصة:[9]

- عقود الإيجار.
- عقود التوريد.
- عقود المقاولات.

[9] العنزي، فهد. (2021). نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي ونظام المعاملات المدنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

- العقود التجارية.

وفي بعض الأحكام، اعتبرت الجائحة ظرفًا استثنائيًا يبرر إعادة النظر في الالتزامات التعاقدية، خصوصًا إذا ثبت أن تنفيذ العقد أصبح مستحيلاً أو مرهقًا بصورة كبيرة.

2- تطبيقات في عقود المقاولات:

في بعض قضايا المقاولات، تعرض المقاولون لخسائر كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام أو توقف التوريد بسبب ظروف خارجة عن الإرادة. وقد نظرت المحاكم في:

- مدى إمكانية تمديد مدة العقد.
- أحقية المقاول في التعويض.
- أثر الظروف الاستثنائية على التنفيذ.

وفي بعض الحالات، تم إعفاء المقاول من غرامات التأخير إذا ثبت أن سبب التأخير يرجع إلى قوة قاهرة أو ظروف لا يد له فيها.

3- تطبيقات في عقود النقل والشحن:

واجهت بعض شركات النقل صعوبات في تنفيذ التزاماتها نتيجة إغلاق المنافذ أو تعليق الرحلات أو القيود الحكومية. وقد اعتبر القضاء أن:

- القرارات الحكومية المفاجئة قد تشكل قوة قاهرة.
- استحالة النقل بسبب الظروف العامة ترفع المسؤولية عن الناقل.
- التعويض لا يستحق إذا ثبت انتفاء الخطأ بسبب الحادث الخارجي.

ثانيًا: التطبيقات القضائية المتعلقة بالظروف الطارئة:

1- ارتفاع الأسعار والتضخم:

في بعض النزاعات التجارية، أدى الارتفاع الكبير في الأسعار إلى إرهاق أحد المتعاقدين، خاصة في العقود طويلة المدة. وهنا قامت الجهات القضائية بدراسة:[10]

- مدى توقع الزيادة وقت التعاقد.
- حجم الضرر الواقع على المدين.
- إمكانية تعديل الالتزام لتحقيق العدالة.

وفي بعض الحالات، تم تخفيف الالتزامات أو إعادة التفاوض بين الأطراف حفاظًا على استمرار العقد.

2- تأخر التوريد بسبب الأزمات العالمية:

شهدت بعض العقود تأخرًا في تنفيذ الالتزامات نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية أو اضطراب سلاسل الإمداد، خاصة بعد جائحة كورونا. وقد راعت المحاكم:

- الظروف العالمية المؤثرة.
- حسن نية المتعاقد.

[10] بوابة النظم واللوائح السعودية. (2023). نظام المعاملات المدنية. متوفر على: https://laws.boe.gov.sa

- مدى إمكانية تنفيذ العقد جزئيًا.

3- تطبيقات في عقود الإيجار:

من التطبيقات المهمة أيضًا النزاعات المتعلقة بالإيجارات التجارية خلال فترات الإغلاق، حيث طالب بعض المستأجرين:

- بتخفيض الأجرة.
- أو الإعفاء الجزئي منها.
- أو فسخ العقد بسبب توقف النشاط.

ثالثًا: دور القضاء السعودي في تحقيق التوازن العقدي:

يظهر من التطبيقات القضائية أن القضاء السعودي لا يطبق النصوص بصورة جامدة، بل يوازن بين:

- استقرار العقود.
- حماية الحقوق.
- تحقيق العدالة.
- منع الإضرار بأحد الأطراف.

كما يحرص القضاء على التحقق من:

- وجود علاقة مباشرة بين الحادث والضرر.
- عدم مساهمة المدين في وقوع الضرر.

رابعًا: دور مبدأ حسن النية في معالجة آثار الظروف الاستثنائية:

يُعد مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود أحد الركائز الأساسية في النظام التعاقدي السعودي، إذ يفرض على كل من المتعاقدين الالتزام بالسلوك القويم في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ليس فقط من حيث التنفيذ الحرفي للالتزام، وإنما أيضًا من حيث مراعاة مقتضيات العدالة والتعاون عند تغير الظروف. وفي سياق القوة القاهرة والظروف الطارئة، يبرز هذا المبدأ كأداة مهمة لتخفيف حدة التمسك الصارم بنصوص العقد، بحيث يُطلب من الأطراف إعادة التفاوض أو التكيف مع المستجدات بما يحقق التوازن العقدي ويمنع التعسف في استعمال الحق. كما أن القضاء يستأنس بهذا المبدأ عند تقدير مدى مشروعية طلب تعديل الالتزامات أو إعادة توزيع المخاطر بين الأطراف.[11]

خامسًا: اتجاه النظام نحو مرونة العقد وإعادة التوازن:

يتجه النظام السعودي في التطبيق العملي إلى تعزيز فكرة مرونة العقد وعدم الجمود في تنفيذه، خاصة عند حدوث ظروف استثنائية غير متوقعة تؤثر على مضمونه الاقتصادي. ويظهر ذلك من خلال قبول فكرة "تعديل العقد" أو "إعادة التوازن المالي للعقد" في بعض الحالات، بدلاً من إنهائه كليًا، وذلك بهدف الحفاظ على استمرارية العلاقة التعاقدية قدر الإمكان.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على العقود أن النظام القانوني السعودي يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين احترام مبدأ القوة الملزمة للعقد وبين ضرورة تحقيق العدالة عند تغير الظروف بشكل استثنائي. فالعقد ليس نصًا جامدًا، بل هو علاقة قانونية تتأثر بالواقع المحيط به، مما يستدعي مرونة في التطبيق القضائي لضمان عدم الإضرار بأحد الأطراف.

[11] الشلهوب، محمد. (2021). المسؤولية العقدية في الفقه والنظام السعودي. الرياض: دار النشر الجامعي.

كما تبين أن القضاء السعودي لعب دورًا مهمًا في معالجة هذه الحالات من خلال التكييف القانوني السليم للوقائع، والاستناد إلى القواعد الشرعية التي تهدف إلى رفع الحرج وتحقيق العدالة. وبذلك فإن معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة تمثل انعكاسًا لتطور النظام التعاقدي في المملكة، وحرصه على استقرار المعاملات مع مراعاة العدالة التعاقدية في الوقت نفسه.

النتائج

1. تبين أن القوة القاهرة تؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام العقدي استحالة تامة، مما يترتب عليه انقضاء الالتزام أو فسخ العقد في بعض الحالات، دون مسؤولية على المدين.
2. أظهرت الدراسة أن الظروف الطارئة لا تمنع تنفيذ العقد، لكنها تؤدي إلى إرهاق أحد المتعاقدين بشكل غير معتاد، مما يبرر تدخل القضاء لإعادة التوازن العقدي.
3. أكد النظام السعودي على تحقيق التوازن بين مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" ومبدأ العدالة، من خلال مراعاة الظروف الاستثنائية عند التنفيذ.
4. استند القضاء السعودي في معالجة هذه الحالات إلى القواعد الشرعية مثل: "لا ضرر ولا ضرار" و"المشقة تجلب التيسير"، مما يعزز مرونة التطبيق القضائي.
5. برز دور القضاء بشكل واضح في جائحة كورونا من خلال تقدير أثر الظروف الاستثنائية على العقود وتكييف الالتزامات وفق طبيعة كل عقد.
6. تبين أن استمرار العقد هو الأصل في حالات الظروف الطارئة، مع إمكانية تعديل الالتزامات بدلًا من إنهائه متى ما أمكن تحقيق العدالة.

التوصيات

1. تعزيز النصوص النظامية التي تنظم بشكل أدق حالات القوة القاهرة والظروف الطارئة لتقليل التباين في التفسير القضائي.
2. تشجيع الأطراف المتعاقدة على إدراج بنود صريحة في العقود تنظم كيفية التعامل مع الظروف الاستثنائية.
3. دعم ثقافة إعادة التفاوض بين الأطراف عند حدوث أزمات بدلًا من اللجوء المباشر إلى فسخ العقود.
4. تطوير الإرشادات القضائية التي تساعد في توحيد المعايير المستخدمة لتقدير الظروف الطارئة والقوة القاهرة.
5. زيادة التوعية القانونية لدى المتعاقدين بأهمية فهم آثار هذه الظروف قبل إبرام العقود طويلة الأجل.
6. الاستفادة من التجارب الحديثة مثل جائحة كورونا في تطوير التشريعات المستقبلية المتعلقة بالعقود.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. النظام المدني السعودي. (2023). نظام المعاملات المدنية. المملكة العربية السعودية: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
2. عبد الرزاق السنهوري. (1998). الوسيط في شرح القانون المدني: نظرية الالتزام بوجه عام. القاهرة: دار النهضة العربية.
3. السدحان، عبد الله بن محمد. (2017). النظرية العامة للالتزام في النظام السعودي. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
4. الزحيلي، وهبة. (2006). النظرية العامة للعقد في الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.
5. البهجة، عبد الكريم. (2019). القوة القاهرة والظروف الطارئة وأثرها على الالتزامات العقدية. مجلة العدل، وزارة العدل السعودية.

6. الشلهوب، محمد. (2021). المسؤولية العقدية في الفقه والنظام السعودي. الرياض: دار النشر الجامعي.
7. القحطاني، نورة. (2022). أثر جائحة كورونا على العقود المدنية في النظام السعودي. مجلة الدراسات القانونية، جامعة الملك سعود.
8. ابن قدامة، موفق الدين. (1997). المغني. بيروت: دار عالم الكتب.
9. الشيرازي، أبو إسحاق. (1995). المهذب في فقه الإمام الشافعي. دمشق: دار القلم.
10. الكاساني، علاء الدين. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية.
11. ابن عابدين، محمد أمين. (1994). حاشية رد المحتار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر.
12. الغزالي، أبو حامد. (1993). المستصفى في علم الأصول. بيروت: دار الكتب العلمية.
13. الشاطبي، أبو إسحاق. (1997). الموافقات في أصول الشريعة. القاهرة: دار ابن عفان.
14. القرافي، شهاب الدين. (1995). الفروق. بيروت: عالم الكتب.
15. عبد الخالق، أحمد. (2015). نظرية الظروف الطارئة في العقود الإدارية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
16. عبد الرحمن، محمد كمال. (2010). القوة القاهرة في القانون المدني. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
17. أبو زيد، محمد. (2018). أثر الظروف الاستثنائية على العقود في الفقه الإسلامي والنظم القانونية المعاصرة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
18. العمير، عبد العزيز. (2020). التطبيقات القضائية لنظرية الظروف الطارئة في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
19. السبيعي، ناصر. (2021). جائحة كورونا والقوة القاهرة في العقود التجارية. الرياض: دار بلومزبري للنشر.
20. المبارك، فهد. (2019). مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود في النظام السعودي. مجلة الحقوق، جامعة الملك سعود.
21. هيئة كبار العلماء. (1425هـ). قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
22. وزارة العدل السعودية. (2023). الأحكام القضائية في المواد المدنية والتجارية. الرياض: وزارة العدل.
23. الزرقا، أحمد. (1999). شرح القانون المدني: نظرية الالتزام. دمشق: دار القلم.
24. منصور، محمود. (2016). فسخ العقد للقوة القاهرة والظروف الطارئة. القاهرة: دار النهضة العربية.
25. العتيبي، سعد. (2022). التوازن العقدي في ضوء نظام المعاملات المدنية السعودي. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

المراجع الإنجليزية:

26. Treitel, G. H. (2014). Frustration and Force Majeure. London: Sweet & Maxwell.
27. McKendrick, E. (2020). Contract Law: Text, Cases, and Materials. Oxford: Oxford University Press.
28. Beale, H., Bishop, W., & Furmston, M. (2018). Contract Cases and Materials. London: Butterworths.
29. Chen-Wishart, M. (2018). Contract Law. Oxford: Oxford University Press.

30. Furmston, M., & Tolhurst, G. (2016). Contract Formation: Law and Practice. Oxford: Oxford University Press.
31. Ghafoor, A. (2020). Force Majeure and Hardship in International Contracts. Journal of International Commercial Law, 11(3), 245-268.
32. Albarakati, S. (2021). The Impact of COVID-19 on Contractual Obligations in Saudi Arabia. Arab Law Quarterly, 35(2), 178-195.
33. Khan, M. (2019). Islamic Law and Modern Government: Saudi Arabia Supplements the Shari'ah to Regulate Development. Columbia Journal of Transnational Law, 18, 411-434.
34. Vogel, F. E., & Hayes, S. L. (1998). Islamic Law and Finance: Religion, Risk and Return. The Hague: Kluwer Law International.
35. El-Gamal, M. A. (2006). Islamic Finance: Law, Economics, and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

الرسائل الجامعية:

36. الغامدي، أحمد. (2020). أثر القوة القاهرة على العقود في النظام السعودي: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
37. العنزي، فهد. (2021). نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي ونظام المعاملات المدنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
38. الدوسري، محمد. (2022). التوازن العقدي في عقود المقاولات: دراسة في ضوء التطبيقات القضائية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

المواقع الإلكترونية والأنظمة:

39. بوابة النظم واللوائح السعودية. (2023). نظام المعاملات المدنية. متوفر على: https://laws.boe.gov.sa
40. وزارة العدل السعودية. (2023). صحيفة القضايا والأحكام. متوفر على: https://www.moj.gov.sa
41. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). الأنظمة السعودية. متوفر على: https://www.experts.gov.sa
42. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2020). قرارات بشأن الجوائح والأوبئة. متوفر على: https://www.fiqhacademy.org.sa